جمهورية العراق

ديوان الرقابة المالية

دائرة الشؤون الفنية والدراسات

خلاصة
التقرير
السنوي
٢٠١٠

بغداد في جمادي الأول
١٤٣٢هـ
نيسان ٢٠١١م

الفصل الأول- الظواهر العامة والمشتركة

تناول الفصل الأول من التقرير السنوي لعام/٢٠١٠ عدد من الملاحظات الرقابية المشتركة على الشركات العامة ودوائر الدولة ولأهميتها وأثرها السلبي على المال العام فقد خُصص هذا الفصل لاستعراض ابرز تلك الملاحظات وكما مبين أدناه:-

١.وجود عدد من الشركات ودوائر الدولة لم تقدم بياناتها المالية إلى هذا الديوان لتدقيقها وبيان الرأي بها خلافاً لقانون الإدارة المالية والدين العام رقم(٩٥) لسنة/٢٠٠٤ لغاية ٢٠١١/٣/٣١، وكما مبينة في الجدول رقم(١) المرفق مع التقرير.

٢.عدم جدية بعض الوزارات والتشكيلات التابعة لها في تصفية ومعالجة الملاحظات الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية رغم تأكيداته ومتابعاته المستمرة، وعدم قيام البعض الآخر بالرد على هذه التقارير الأمر الذي يشكل مخالفة لأحكام المادة(١١) من قانون ديوان الرقابة المالية مما يؤدي إلى الضياع والهدر في الأموال ، كما في الجدول رقم(٢) المرفق مع التقرير.

٣.أظهرت نتائج التدقيق مرور أكثر من(٥) سنوات على تراكم أرصدة احتياطي التوسعات لدى اغلب التشكيلات ولم تستخدم لأغراض التوسعات، الأمر الذي يترتب عليه تحويل تلك المبالغ الى وزارة المالية، استناداً لنص الفقرة(ثالثاً/١) من المادة(١١) من قانون الشركات العامة رقم(٢٢) لسنة/١٩٩٧(المعدل) .

٤.شخص هذا الديوان حالة استمرار تعدد مصادر التمويل لعدد من الشركات العامة والدوائر الممولة مركزيا خلال السنوات (٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٠) لتنفيذ مشاريعها والمتطلبات التشغيلية بالإضافة إلى التمويل من الموازنتين الجارية والاستثمارية حيث لوحظ وجود(موازنة تنمية الأقاليم، المجلس الأعلى للاعمار، تسريع الاعمار، مشاريع إنعاش الاهوار، المنحه الأمريكية، منح الدول المانحة، ومصادر تمويل اخرى) الأمر الذي يخل بمبدأ وحدة الموازنة ويؤدي الى صعوبة السيطرة على حركة التدفق النقدي وتشويه عرض المصروفات في الدوائر وتوحيد الحساب الختامي للدولة، والجدول رقم(٣) المرفق مع التقرير يبين أمثلة عن حالات تعدد مصادر التمويل في الوزارات وتشكيلاتها وعلى اثر ذلك تم تشكيل لجنة بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم(ش.ل/ت/٧/٦/١٣٨٣١) في ٢٠١٠/٤/٢٢ وصدر عن اللجنة محضر تضمن توصياتها لمعالجة حالة تعدد مصادر التمويل ارسلت الى الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتاب ديوان الرقابة المالية المرقم(١٠/١/٢٧/١٧٤٦) في ٢٠١١/٢/٣.

٥.شكلت اللجنة العليا للتدقيق المتقاطع بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد(ش ل/ت/ ديواني/١٣٠٧٣) في ٢٠٠٨/٦/٨ برئاسة ديوان الرقابة المالية وعضوية وكلاء الوزارات(المالية، التخطيط، العلوم والتكنولوجيا) تتولى القيام بالتدقيق المتقاطع لاسماء موظفي الدولة مع بعضها البعض ومع المتقاعدين والحاصلين على المنح بأنواعها، وقد قامت اللجنة بحملة اعلانية في وسائل الاعلام كافة في نهاية سنة/٢٠٠٨ تحث المواطنين بالإخبار والتوقف عن استلام الرواتب والمنح المكررة واعتبارا من تاريخ بدء الحملة الاعلانية ولغاية ٢٠٠٨/١٢/٣١ كآخر موعد للسماح، واستكملت اللجنة اغلب قواعد البيانات للموظفين خلال عام/٢٠٠٩ وشملت(معلومات موظفي الدولة حسب الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة وتشكيلاتها وهيئة التقاعد الوطنية، شبكة الحماية الاجتماعية، البطاقة التموينية) وباشرت بإجراء التدقيق المتقاطع واصدرت لغاية تاريخ اعداد هذا التقرير (١٣) تقرير(ثلاثة عشر تقريرا) تضمنت العديد من الملاحظات بلغ مجموع المخالفين فيها (١٥٤٧٥) مخالف وكالاتي:-

- منحة الرعاية الاجتماعية (٦٧٧٣) مخالف
- القروض (٢٩٧٥) مخالف
- الراتب التقاعدي (٣٥٥٨) مخالف
- ازدواج راتب (٢١٦٩) مخالف

٦. تدقيق المادة(١٤٠)

أ- بلغ عدد المعاملات المستلمة من الوافدين و المرحلين(٢٠٠٢٢٠) معاملة وللفترة من شهر أيلول/٢٠٠٧ (تاريخ مباشرة اللجنة بدفع تعويضات) ولغاية ٢٠٠٨/٣/١ تاريخ التوقف عن استلام المعاملات)انجز منها(٦٤٣٦٠)معاملة حررت بها صكوك وقد بلغت نسبة الانجاز الكلي(٣٢%) بواقع(٣٦%) للوافدين و(٣٢%) للمرحلين وهي نسب انجاز منخفضة.

ب- اظهر التدقيق باستخدام الحاسوب للصكوك المحررة للوافدين والمرحلين وجود (٥٧) صك (سبعة وخمسون صك) محرر بصورة مكررة للشخص الواحد و بمبلغ(٥٩٠) مليون دينار(خمسمائة وتسعون مليون دينار) لـ(٢) وافد(وافدين أثنين) و(٥٤) مرحل(أربعة وخمسون مرحل).

ج- اظهر تدقيق عينة من أضابير المرحلين و الوافدين في مقر اللجنة المالية و الزيارة الميدانية لدوائر النفوس و المراكز التموينية في مناطق(سنجار،الشمال،القحطانية،الكوير،ديبكة،قراج،خانقين،محافظة كركوك والاقضية والنواحي التابعة لها ومركز تموين نينوى) ضعف إجراءات عملية التحقق من المستمسكات المطلوبة من قبل لجنة تقصي الحقائق من حيث التدقيق او التقصي ادى ذلك الى الصرف خلافاً لضوابط اللجنة الخاصة بصرف التعويضات.

٧. وجود ضعف في بعض جوانب أنظمة الرقابة الداخلية المتمثلة بإجراءات الضبط الداخلي والتدقيق الداخلي حيث لا زالت اغلب أقسام التدقيق الداخلي في معظم إدارات الدولة تعاني من نقص في أعداد وخبرات العاملين فيها الأمر الذي انعكس في عدم تمكن هذهِ الأقسام من أداء مهامها بالشكل الأمثل وبما يؤمن الحفاظ على الهدف الأساسي للرقابة الداخلية المتمثل بحماية الموجودات والمحافظة على المال العام والتحقق من حسن استخدامه في الاغراض المخصصة له.

٨. قام الديوان بالتأكيد على التعليمات الخاصة بالإجراءات التي تتبع من قبل الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة بحصر الأضرار الناجمة عن الأحداث العسكرية على العراق بعد ٢٠٠٤/٤/٩ ومالحقها من أعمال سلب وتخريب والمعممة بموجب كتابه المرقم(١٨٧) في ٢٠٠٣/٨/٣١ وان اللجنة المشكلة بموجب الامر الديواني المرقم (١٩٠) في ٢٠٠٧/١٢/١٦ كانت قد ارسلت الى دائرة شؤون اللجان (٢٨) محضرا عن نشاط اللجنة، وان بعض هذه المحاضر اشار الى تلكؤ العديد من الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بمراجعة اللجنة وتقديم الكشوفات الخاصة بحص اضرار الحرب، وان المتابعات قد اثمرت بمراجعة عدد من الوزارات الى اللجنة وقدم بعضها محاضر هي الآن قيد التدقيق، كما في الجدول رقم(٤) المرفق مع التقرير.

٩. استمرار حالات الخلل والضعف في إجراءات الرقابة والسيطرة على هذه الموجودات، حيث لم يتم مسك سجل بالموجودات الثابتة من قبل العديد من التشكيلات مما أدى إلى عدم مطابقة نتائج الجرد وتحقيق السيطرة عليها، كما لم تقم بعض الوزارات والتشكيلات التابعة لها بتشكيل لجان جرد ومطابقة الموجودات الثابتة ولم يتم جردها في نهاية السنة المالية بالرغم من مسكها سجل بالموجودات الثابتة، وقيام البعض الآخر بجرد موجوداتها الثابتة في نهاية السنة المالية ألا أنها لم تقم بمطابقة نتائج الجرد مع السجلات مما يؤدي إلى فقدان الجدوى من عملية الجرد.

١٠. لدى اغلب التشكيلات أرصدة مدينة ودائنة موقوفة من سنوات سابقة ، كما أظهرت السجلات المالية لبعض التشكيلات أرصدة مدينة ودائنة مخالفة لطبيعتها كما في الجدولين رقم (٧) و(٨) المرفقين مع التقرير.١

١١. ضعف الإجراءات المتخذة من قبل إدارات الدولة لإزالة التجاوزات الحاصلة من قبل الغير على ممتلكاتها من أراضي ومباني ووفقاً لما ورد في كتاب مجلس الوزراء المرقم(١٧٣٤٩) في ٢٠٠٥/١٢/١١ رغم حاجتها إليها كما مبين في الجدول رقم(٩) المرفق مع التقرير.

١٢. عدم تسديد العديد من الشركات العامة لحصة الخزينة من الأرباح المتحققة لها والتي يعود البعض منها إلى سنوات سابقة والجدول رقم(١٠) المرفق مع التقرير يمثل مستحقات الخزينة المترتبة بذمة عدد من الشركات وحسب الوزارات المدرجة.

١٣. ظهور رصيد حساب جاري دائرة المحاسبة في بعض الوزارات والتشكيلات المرتبطة بها والدوائر غير المرتبطة بوزارة (مدين) خلافا لطبيعته المحاسبية الدائنة نتيجة زيادة المبالغ المصروفة خلال السنة عن مبالغ التمويل ، كما في الجدول رقم(١١) المرفق مع التقرير.

الفصل الثاني – نتائج تدقيق المشروعية

أجرى هذا الديوان خلال السنة/ ٢٠١٠ أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة الإدارات الخاضعة لرقابتهِ وقد اظهرت النتائج العديد من التحفظات والملاحظات نبين ادناه اهمها وعلى مستوى كل إدارة:-

١. مجلس النواب

أ- صرف تبرعات وإعانات لم يجرِ تعزيز المستندات بالأوليات المؤيدة لصحة الصرف.

ب- لم يتم إحالة الموظفين البالغين السن القانوني(٦٣) سنة على التقاعد خلافاً للفقرة(٤) من منشور وزارة المالية ذي العدد(٨٣٧٣) في ٢٠٠٩/٢/١٩ ، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحالتهم على التقاعد أو تمديد خدمتهم.

٢. الأمانة العامة لمجلس الوزراء

أ- تم صرف العديد من المنح لذوي الشهداء وجرحى العمليات الارهابية ولم يتم مفاتحة الجهات ذات العلاقة لتلافي تكرار الصرف استنادا لقرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة/٢٠٠٤ علما ان العديد منها لم يجر تعزيزها بشهادات الوفاة وتقارير الجرحى، بالاضافة الى صرف مبالغ لمنتسبي المكتب بوبت على حساب المنافع الاجتماعية، خلافا للمادة (١١) الفقرة (٤) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لسنة/٢٠٠٩، ودون تعزيز العديد من المستندات بالمستمسكات الثبوتية المعززة للصرف.

ب- قيام الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتعيين ونقل وترقية(٤) موظف بدرجة خبير على الرغم من عدم توفير شروط منح هذا العنوان والواردة في تعليمات ديوان الرئاسة الجمهورية(المنحل) المرقم(خ/٨/٤٦٤٥) في ١٩٨٠/٤/١٦ والمعمم بموجب كتاب وزارة المالية/الموازنة ذي العدد(٥١١/٤٠٣) في ٢٠٠٦/١/٤ الخاصة بشروط منح درجة خبير وتم تعيين(٤٢) موظف في الأمانة العامة لمجلس الوزراء مكتب نائب رئيس الوزراء بدرجات وظيفية أعلى من استحقاقهم خلافا للمادة(الرابعة) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي رقم(٢٢) لسنة/٢٠٠٨ وقانون الخدمة المدنية رقم(٢٤) لسنة/١٩٦٠(المعدل).

ج- من خلال قيام الهيئة التابعة لديوان الرقابة المالية بفحص العناوين والدرجات الوظيفية للأمانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء لوحظ تسكين حملة الشهادة الإعدادية بدرجات وظيفية أعلى من الدرجة الرابعة وبعنوان مدير خلافا لما جاء بكتابي وزارة المالية/الدائرة القانونية المرقمين(٣٤٠،٧٢٢) في ٢٠٠٨/١/٢٩ و ٢٠١٠/١/٢٧ على التوالي والذي حدد تسكين حملة شهادة الإعدادية والمعهد في الدرجة الرابعة كحد أعلى ، ولإشغال وظيفة مدير يجب ان يكون المرشح حاصلا على الشهادة الجامعية الأولية .

٣. الهيئة الوطنية للاستثمار

تم منح(١٩) ترخيص(تسعة عشر ترخيصاً استثمارياً) خلال السنوات(٢٠٠٨- ٢٠٠٩) اغلبها لم ينفذ لأسباب أهمها تتعلق بعدم تخصيص الأرض أو سحب رخص الاستثمار من بعض المستثمرين الممنوحين إجازات الاستثمار أو تأخر المستثمر بالتنفيذ.

٤. وزارة الداخلية

أ- من خلال تدقيق حسابات عدد من التشكيلات التابعة للوزارة لوحظ ظهور المركز المالي لها بجانبيه المدين والدائن (الموجودات والمطلوبات) مخالفة لطبيعتها المحاسبية مما يعد مخالفة للقواعد المالية بالاضافة الى اضراره وانعكاسه السلبي على الحساب الختامي للدولة والذي ادى الى توقف اصدارها وقام الديوان بمفاتحة الوزارة لغرض اتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجتها بالتنسيق مع وزارة المالية.

ب- فرزت اعمال الرقابة والتدقيق وجود(٥) حسابات جارية بالعملة الاجنبية (الدولار) مفتوحة باسم وزارة الداخلية في مصرف الرافدين- فرع الزوية بعد احداث ٢٠٠٩/٤/٩ وارقام هذه الحسابات (١١، ٢٠، ٣٧، ٣٩، ٤٠) وتم ابلاغ وزارة الداخلية- مكتب الوزير بتقريرنا المرقم (٦٢١٢/١/٧/٥) في ٢٠١٠/٥/٢٣.

٥. وزارة المالية

أ- الحساب الختامي للدولة/٢٠٠٨

أولا- أظهرت سجلات دائرة المحاسبة/قسم حسابات النقدية لسنة/٢٠٠٨ صرف مبالغ من قبل دائرة المحاسبة في وزارة المالية بلغ مجموعها(٩٤٤١) مليار دينار(تسعة تريليونات وأربعمائة وواحد وأربعون مليار دينار) إلى دوائر الدولة وقد تم تبويبها كسلف لعدم وجود تخصيص في الموازنة يغطيها، ولم نتمكن من تدقيقها والتأكد من وجود سند قانوني لمنحها وذلك لعدم تزويد هذا الديوان بكشف تفصيلي بمبالغها وأوليات الموافقة على منحها، وقد بلغ مجموع السلف التي لم يجر تسويتها لغاية ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ مقداره(١٨٦٢) مليار دينار(تريليون وثمانمائة واثنان وستون مليار دينار).

ثانيا- بالرغم من ان نتائج تنفيذ الموازنة العامة لسنة/٢٠٠٨ تشير الى عدم وجود تجاوز على التخصيصات على مستوى أبواب الموازنة(الوزارات) الا انه ومن خلال اجراء عملية المقارنة لتخصيصات التشكيلات التابعة لتلك الوزارات(الدوائر الحكومية) مع نفقاتها لوحظ وجود تجاوزات في الصرف بلغ مجموعها(١١١٥٦٣٢) مليون دينار(تريليون ومائة وخمسة عشر مليار وستمائة واثنان وثلاثين مليون دينار) ان التجاوز المذكور ظهر في(٢٦) دائرة حكومية حيث سبق واشرنا الى ان تلك التجاوزات تتطلب من وزارة المالية ان تاخذ دورها الرقابي في منع مثل تلك التجاوزات ومحاسبة المتسببين فيها لكونها تشكل مخالفة لاحكام المادة(٥) من القسم/٩ من قانون الادارة المالية والدين العام رقم(٩٥) لسنة/٢٠٠٤.

ب- مقر الوزارة

أولا – الاختلاف في التمويلات

من خلال قيام الديوان بتدقيق حسابات الادارت الممولة مركزيا لوحظ تأخر الوزارة في منح التمويلات الخاصة بكل ادارة ولغاية نهاية السنة المالية او بداية السنة اللاحقة، مما ادى الى ظهور حساب جاري دائرة المحاسبة(مدينا) خلافا لطبيعته المحاسبية الدائنة وقيام عدد من الادارات باستغلال الموجود النقدي في حساب الامانات لغرض تعزيز التمويلات لتلك الدوائر.

ثانيا – سجلات التوحيد

عدم قيام الوزارة بالمصادقة على سجلات التوحيد لعدد من الادارات وتأييد الارصدة الظاهرة فيه مما يؤثر على دقة وصحة تلك الارصدة.

ثالثا- صندوق تنمية العراق(DFI)

وردت ضمن تقرير الحساب الختامي لجمهورية العراق للسنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١ العديد من الملاحظات عن صندوق تنمية العراق منها تحويل مبلغ(٣٠٠) مليون دولار(ثلاثمائة مليون دولار) من حساب الصندوق إلى برنامج استجابة قادة قوات التحالف لمشروع إعادة اعمار بنية العراق، وقد جرى تسجيل هذا المبلغ سلفة بذمة مجلس الوزراء ولغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي دون إجراء تسوية لهذه السلفة.

ج- مصرفي الرشيد والرافدين

أولا- على الرغم من قيام مصرفي الرافدين والرشيد بتشكيل لجان لمتابعة إعادة الهيكلة استنادا لمذكرة التفاهم الموقعة بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية بخصوص الموضوع الا انه لم يجر تزويدنا بتقارير دورية عن مراحل عملها حيث ظهر عدم الالتزام بالتوقيتات المحددة في خطة العمل الجديدة الملحقة في خطة العمل المتعلقة بمذكرة التفاهم ، علماً ان الفترات الزمنية المحددة لانجاز هذه الفقرات انتهت مما يتطلب تحديد توقيتات جديدة .

ثانيا-لم يقدم البنك المركزي العراقي والمصارف اقتراحات بالتعديلات المطلوبة على قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ .

ثالثا–عدم قيام المصرفين بإعداد نظام لحوافز الإدارة العليا والموظفين ، حيث يفتقر المصرفين لنظام حوافز فعال يربط الأداء بالأجر، مما تترتب عليه عدم اهتمام العاملين في فروع المصرفين باستقطاب الزبائن من القطاع الخاص ، اضافة الى عدم قيام المصرفين باجراء قيود تسوية على حسابات الدائنين التي تم تسويتها من قبل دائرة الدين العام .

رابعا– لازال رأسمال المصرفين دون الحد المطلوب بموجب المادة (١٤) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة /٢٠٠٤ ، علما بأن هنالك توجه لدى البنك المركزي لان يكون الحد الأدنى لرأس المال (٢٥٠) مليار دينار (مائتان وخمسون مليار دينار) ، خلال السنوات الثلاثة المقبلة اضافة لذلك فان ادارة المصرفين لم تتخذ أي خطوات فعالة لتعزيز وتطوير المهارات والخبرات المصرفية لدى العاملين على الرغم من حصول موافقة البنك الدولي على تقديم منحة مقدارها (١٠) مليون دولار (عشرة ملايين دولار).

د- <u>المصارف الزراعية</u>

نؤكد ملاحظاتنا الواردة في تقرير الديوان المرقم(١١٩١١) في ٢٠٠٩/٩/٧ عن الزيارة التفتيشية الى المصرف الزراعي/المركز العام والفرع الرئيسي والتي لم يقم المصرف بتصفيتها ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي منها قيام الفرع الرئيسي بقبول ايداع مبالغ الصكوك المزورة المقدمة له من قبل بعض الزبائن والمسحوبة على نفس المصرف او على مصارف اخرى لغرض شراء الدولار وقبل تحصيل مبالغها بالاضافة الى قيام احد الزبائن بايداع صكوك مزورة مسحوبة على الحساب المفتوح باسم الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لدى مصرف الرافدين/ الاحرار تبين لاحقا ان هذا الحساب مزور ولا يخص الشركة.

هـ- <u>دائرة عقارات الدولة /إدارة الأموال المحجوزة</u>

بلغ عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم قرارات حجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة من المحاكم المختصة(١٠٣١) شخص(ألف وواحد وثلاثين شخص) خلال سنة/٢٠٠٩، في حين تم وضع إشارة حجز على(٢٨) عقار(ثمانية وعشرون عقار) فقط خلال السنة بسبب عدم تعاون دائرة التسجيل العقاري في تزويد الإدارة بالمعلومات الخاصة بالعقارات العائدة للأشخاص المحجوزة أموالهم.

٦. <u>وزارة الصحة</u>

أ- لم يتم اجراء الفحوصات المختبرية لجميع الشحنات الغذائية الواردة عبر منفذ طريبيل الحدودي للفترة من ٢٠٠٩/١/١ لغاية ٢٠٠٩/٨/١ لبيان مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري بالاضافة الى عدم وجود متابعة جدية من قبل اللجان الصحية في منفذ صفوان الحدودي بشأن حجز المواد الغذائية المستوردة من قبل التجار في المخازن المؤقتة وختمها بالشمع الاحمر بعد سحب النماذج لغرض الفحص حيث لوحظ ان اغلب التجار يلجأون الى اسلوب التعهدات الخطية التي على ضوئها يتم السماح بدخول البضاعة واجراء الفحص لاحقا مما ينتج عنه دخول مواد غير صالحة للاستهلاك البشري وعدم وجود مختبر صحي ومكان ملائم لعمل اللجان الصحية في المنفذ حيث ان المكان الحالي عبارة عن كرفان قديم يفتقر الى الماء والكهرباء والاثاث والخدمات الصحية.

ب- ارتفاع عدد الإصابات بالأمراض الانتقالية لسنة/٢٠٠٩ مقارنة مع السنة السابقة كما في دائرتي صحة بابل ونينوى.

ج- لازالت العديد من المستشفيات والمراكز والدوائر الصحية في المحافظات تعاني من شحة ونقص في العديد من الأدوية والمستلزمات الطبية والمواد المختبرية والتي هي بحاجة اليها في حين تعاني مستشفيات أخرى من وجود العديد من الأدوية الفائضة عن الحاجة وبطيئة الحركة ومنتهية المفعول مما يتطلب تنظيم آلية تجهيز الأدوية والمستلزمات الطبية حسب الحاجة أليها.

د- وجود العديد من الأجهزة الطبية والمختبرية عاطلة عن العمل في اغلب المستشفيات والمراكز الصحية والتي لها تأثير كبير على نتائج الفحوصات الطبية والمختبرية ولم يتم اتخاذ أي اجراء لغرض تصليحها والاستفادة منها.

٧. وزارة التربيـــــة

أ- انخفاض نسب النجاح في بعض مديريات وزارة التربية وللدورين الأول والثاني وللمراحل الدراسية (المتوسطة والمرحلة المنتهية من الدراسة الإعدادية بفرعيها العلمي والأدبي) للعام الدراسي(٢٠٠٨- ٢٠٠٩).

ب- اغلب الأبنية التابعة للمديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الأولى بحاجة إلى ترميم بالإضافة إلى وجود عدد من المدارس المهنية التابعة للمديرية العامة للتعليم المهني غير صالحة وعدم تناسب أعداد المدارس مع أعداد الطلبة ، وما زالـت المديريـة العامـة لتربية محافظة كركوك تعاني من وجود مدارس غير صالحة للإشغال بحاجة إلى ترميم والبعض منها متوقف العمـل فيهـا منـذ عام/١٩٩٠.

ج-عدم قيام عدد من المشرفين التربويين والاختصاص بأية زيارة للمدارس التابعة للمديرية العامة لتربية بغـداد/الرصـافة الأولـى وللسنة الدراسية/٢٠٠٨- ٢٠٠٩ بالإضافة إلى أن قسم الإشراف في المديرية العامة لتربية محافظة صلاح الدين يعاني من نقص حاد في المشرفين قياساً بعدد المدرسين مما أدى إلى انخفاض عدد الزيارات العلمية المقررة للمدارس.

٨- وزارة التجارة

أ- عدم توفر البيانات الدقيقة التي يمكن من خلالها تحديد مقدار العجز النقدي في موازنة وزارة التجارة للسنوات(٢٠٠٦، ٢٠٠٧ ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)، حيث أظهرت البيانات المقدمة إلينا من قبل الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية إن مقدار العجز(٢٦٢٨٠٨٦) مليون دينار(ترليونان وستمائة وثمانية وعشرون مليار وستة وثمانون مليون دينار) في حين ان مجموع المستحقات بذمة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بلغت(١٦٥٤٢٩٨) مليون دينار(تريليون وستمائة وأربعة وخمسون مليار ومائتان وثمانية وتسعون مليون دينار) وقد بلغ الفرق بين مقدار العجز بموجب كشف الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ومجموع مبالغ المعاملات الخاصة بمستحقات المجهزين وأمانات الضريبة بمقدار(٩٧٣٧٨٨) مليون دينار(تسعمائة وثلاثة وسبعين مليار وسبعمائة وثمانية وثمانين مليون دينار).

ب- عدم الاهتمام بالجانب التخطيطي بشكل عام وفق سقوف زمنية وكمية لتنفيذ أنشطة التشكيلات التابعة للوزارة وخاصـة الشـركة العامة لتجارة المواد الغذائية والشركة العامة لتصنيع الحبوب مما انعكس على عدم القدرة في تأمين الاحتياج الفعلـي لمفـردات البطاقة التموينية.

ج- عدم تمكن دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية من بناء وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجاريـة الخارجيـة مـع دول العالـم وضعف دورها في توجيه ومتابعة الملحقيات التجارية التي كانت مساهمتها ضعيفة في مختلف المجـالات (الاستثمار،الدراسـات والبحوث،التبادل التجاري) وأيضا في مجال العلاقات مع القطاع الخاص.

د- تشخيص العديد من نقاط الضعف والخلل بالحركة النقدية في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية والبيع بالآجل في الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية ترتب عليها اساءة التصرف بالمال العام وقد تم ابلاغ الشـركتين بهـذا الخصـوص بالتقـارير المرقمـة (١١٣٩) في ٢٠٠٩/١٢/٢٣ و(٩٢) في ٢٠١٠/١/٤.

٩- وزارة البلديات والاشغال العامة

أ- اعتماد اغلب مؤسسات البلديات أماكن طمر غير صحيحة ونظامية علما أن إجراءات اختيار وتحديد مواقع الطمر الصحي تسـتغرق وقت طويل بالرغم من أهمية هذا الموضوع، مما يتطلب العمل على إنشاء مواقع نموذجية للطمر الصحي إضافة إلى ايلاء الأهمية لعملية تدوير النفايات والتنسيق مع المحافظة بهذا الخصوص وذلك لحماية البيئة والاستفادة من تلـك النفايـات أسـوة بالـدول المتقدمة.

ب- قيام بعض البلديات بنقل النفايات في وسائل نقل غير مناسبة ومكشوفة الجوانب مما يؤدي إلى تطايرها وسقوط بعض محتوياتهـا أثناء النقل، إضافة إلى عدم شمول كافة الأحياء بعمليات التنظيف ورفع النفايات يومياً ويجري التركيز على الشـوارع والأحيـاء الرئيسية من المدينة مما أدى إلى تراكم النفايات في البعض منها، مما يتطلب ضرورة استخدام الوسائل المناسبة وإلزام النـاقلين بتغطية النفايات، وضرورة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لرفع النفايات والتخلص من تأثيراتها المحتملة على الصحة العامة.

ج- انخفاض مساحة الحدائق والمتنزهات العامة المنفذة من قبل بعض البلديات مقارنة مع المساحة الخضراء بموجب التصميم الأساسي للبلديات إضافة إلى عدم تنفيذ المخطط منها خلال سنة/٢٠٠٩.

د- قيام هيئات ألاستثمار في بغداد والمحافظات بمنح إجازات الاستثمار إلا أن اغلبها لم تقم بتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه المستثمرين منها (تخصيص قطع الأراضي وعدم استحصال إجازات البناء..الخ).

١٠- وزارة الزراعة

أ- عدم تنفيذ خطة زراعة محصول زهرة الشمس للبذور المستوردة في مديرية زراعة كركوك وانخفاض نسب تنفيذ الخطة الزراعية مقارنة بالخطة المقررة من قبل مديرية زراعة محافظة واسط لمعظم المحاصيل الزراعية بالاضافة الى انخفاض نسب التنفيذ لزراعة بعض المحاصيل لعدد من الشعب الزراعية مقارنة مع المساحات المخططة من قبل مديرية زراعة ديالى .

ب-انخفاض عدد مشاريع الانتاج الحيواني العاملة فعلا مقارنة بالمشاريع القائمة في كل من مديريتي زراعة صلاح الدين وواسط بسبب ارتفاع كلف تشغيل تلك المشاريع وقلة الدعم الحكومي المتمثل بتوفير مستلزمات التربية وفتح الاسواق المحلية امام اللحوم والالبان المستوردة.

ج- لم تقم اغلب الدوائر التابعة للوزارة بإعادة المبالغ المتبقية من الدعم لسنة/٢٠٠٩ والسنوات السابقة الى وزارة المالية خلافا لما جاء بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم(ش.و/١٨/١/٢٦/١٤٢٥) في ١٧/١١/٢٠٠٥.

١١- وزارة النفط

عدم جدية الوزارة في السعي لنصب العدادات اللازمة (بالعدد والنوعية) المناسبة في كافة مراحل الإنتاج والنقل والتوزيع والتصدير لغرض التقليل من الهدر والفقدان غير المبرر وسوء الاستخدام، حيث لوحظ ان عدد كبير من المواقع النفطية لازالت تعاني من عدم وجود عدادات أو أنها عاطلة أو غير معيرة، ومن خلال دراسة البيانات الخاصة بتنفيذ خطة التشكيلات النفطية لوحظ تدني نسبة التنفيذ الفعلي لخطة نصب أنظمة القياس والمعايرة (العدادات) المعدة من قبل الوزارة.

١٢- وزارة الصناعة والمعادن

أ- استمرار تحقيق اغلب الشركات التابعة للوزارة خسارة في نتيجة نشاطها علما إن الخسارة مستمرة من سنوات سابقة.

ب- استمرار انخفاض الطاقات المخططة مقارنة بالطاقات التصميمية والمتاحة بالإضافة إلى انخفاض حاد في الطاقات المتحققة قياساً بالطاقات المخططة ولأغلب الشركات.

ج- وجود خطوط إنتاجية متوقفة عن العمل بالإضافة إلى توقف معامل اغلب الشركات بسبب تدميرها الكامل أثناء الأحداث العسكرية لعدم استكمال تأهيل بعضها أو لعدم شمول البعض الآخر منها بعملية التأهيل كما في (الشركة العامة للصناعات الورقية والصناعات البتروكيمياوية).

د- لم تتمكن اغلب الشركات من تحقيق خطتها التسويقية خلال سنة/٢٠٠٩ بسبب المنافسة السعرية للمنتجات المثيلة وإغراق السوق بالسلع المستوردة وعدم حماية المنتوج وقيام الشركة ببيع منتجاتها بأسعار اقل من أسعار الكلفة لعدم قدرتها على المنافسة.

١٣- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أ- انخفاض نسبة عدد التدريسيين من حملة الألقاب العلمية المتقدمة(أستاذ، وأستاذ مساعد) إلى إجمالي عدد التدريسيين لبعض الكليات.

ب-أن الكليات المستحدثة للسنة الدراسية(٢٠٠٩- ٢٠١٠) لا تتوفر فيها الشروط والضوابط التي نصت عليها ضوابط وشروط استحداث الكليات الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي نصت على أن يكون ملاك كل كلية مكون من(٤) تدريسي حاملي شهادة دكتوراه بدرجة أستاذ من ضمنهم اثنين بدرجة أستاذ مساعد على الأقل حيث لم تتوفر هذه الشروط كما في جامعة بابل وكربلاء.

١٤- وزارة الكهرباء

أ- تدني نسب الإنتاج المتحقق الى الطاقات التصميمية للمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/صلاح الدين بالاضافة الى انخفاض نسبة استغلال الطاقة التصميمية للمحطات المنتجة للطاقة الكهربائية وانخفاض نسبة الانتاج المخطط قياساً بالطاقة المتاحة لمحطتي السدة والكوفة الكهرومائية التابعة للمديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/الفرات الاوسط خلال سنة/٢٠٠٩.

ب- استمرار تزايد كمية ضياعات الطاقة الكهربائية عن النسبة المسموح بها والبالغة (١٢%) كما في(المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية/ المنطقة الشمالية، المديرية العامة لتوزيع كهرباء الشمال وا لمديرية العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط).

١٥- وزارة الاعمار والإسكان

أ - عدم قيام الوزارة بإعداد خطة عمل للسنة موضوع التقرير لمتابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية من قبل تشكيلات الوزارة والمتعلقة بالبنية التحتية من(طرق وجسور، مجمعات سكنية....الخ) وتشخيص الصعوبات والمشاكل التي تواجهها واقتراح الحلول المناسبة لها مما يتطلب إعداد الخطة أعلاه وفق برنامج زمني محدد مستقبلاً.

ب- حققت اغلب الشركات خسارة في المشاريع المنجزة .

ج- اعتماد الوزارة بصورة رئيسية في تنفيذ المشاريع المحالة عليها على المقاولين الثانويين غير الكفوئين فنيا وماليا واعتمادهم على السلف التشغيلية الأولية لتنفيذ المقاولات كما إن الكثير منهم حديثي العهد بأعمال المقاولات.

د- عدم الدقة في تحديد مدة العمل عند التعاقد مع المقاولين حيث لوحظ في اغلب المشاريع المنفذة من قبل الهيئة العامة للمباني منح المقاول مدد إضافية تفوق مدة العقد وان نسبة المدة الإضافية إلى مدة المقاولة هي نسبة عالية قياسا بمدة العقد.

هـ-حققت اغلب المعامل العائدة للشركات التابعة للوزارة خسارة في نشاطها الإنتاجي بالإضافة إلى توقف البعض منها عن العمل.

١٦- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

أ- ضعف دور الوزارة بمتابعة الحالات المرضية المعدية المنتشرة بين المودعين في اقسام دائرة اصلاح الاحداث حيث لاحظنا وجود عدد من المصابين بمرض الجرب ولم يتم تزويدنا باجمالي اعداد المصابين من قبل الدائرة المذكورة.

ب- بلغ مجموع المبالغ المستردة من قبل دائرة الرعاية الاجتماعية في بغداد وأقسامها في المحافظات(١٩٤٠) مليون دينار(مليار وتسعمائة وأربعون مليون دينار) والتي تمثل رواتب صرفت لغير المستحقين حيث لم تقم أقسام الرعاية في محافظتي(صلاح الدين ونينوى) بأي نشاط لكشف وحصر مثل تلك الحالات ومنذ بداية العمل بنظام شبكة الحماية بالإضافة إلى انخفاض المبالغ المستحصلة لبعض أقسام الرعاية في المحافظات عن الخروقات والسرقات لرواتب الإعانة مثال ذلك(البصرة والنجف وواسط وديالى).

ج- وجود العديد من الموظفين المتجاوزين على نظام شبكة الحماية العاملين في(٤١) (واحد وأربعون) دائرة ومؤسسة حكومية، لم يتم تسديد ما بذمتهم من مبالغ.

د- مازالت قاعدة بيانات محافظة بغداد تظهر العديد من حالات التجاوز من قبل موظفين ومواطنين تم إيقاف صرف الرواتب لهم خلال سنة/٢٠٠٩ بسبب(عدم وجود بيان سنوي، تداخل معلومات، عدم وجود اضبارة، عدم شمولهم قانونا، تزوير).

هـ- اكتشاف وجود(٤٩٣٩) حالة(أربعة آلاف وتسعمائة وتسعة وثلاثون حالة) لغاية شهر آيار/٢٠١٠ لموظفين في دوائر الدولة يستلمون إعانات شبكة الحماية ولا زال التدقيق مستمراً.

و- وجود عدد من الأشخاص الذين تم تشغيلهم(تعيينهم) لا زالوا يستلمون إعانات بالرغم من إرسال أسمائهم من قبل الدائرة إلى دائرة الرعاية، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف صرف الإعانات عنهم واسترجاع كافة الإعانات المستلمة من قبلهم واعتباراً من تاريخ تعيينهم ومتابعة الحالات المشابهة.

١٧- شركات القطاع المختلط

أ- حققت اغلب الشركات خسارة في نتيجة النشاط والبعض منها مستمر من سنوات سابقة.

ب- تدني نسب استغلال الطاقات التصميمية والمتاحة لكافة الشركات الصناعية وخططت اغلب الشركات لإنتاجها اقل بكثير من طاقاتها التصميمية والمتاحة وبالرغم من ذلك كانت نسب إنتاجها المتحقق إلى المخطط متدنية وان اغلب المعامل التابعة لها متوقفة عن العمل.

ج - لازالت شركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات السياحية لم تزاول نشاطها السياحي من خلال إنشاء دور سياحية بعد ان جرى تعديل عقد تأسيسها واسمها التجاري منذ عام/٢٠٠١ بالرغم من وضع التصاميم والخرائط اللازمة بالإضافة إلى توقف شركة مدينة الشلالات السياحية عن مزاولة أنشطتها الرئيسية واقتصار إيراداتها على إيجار مدخل المدينة السياحية والكازينو والأكشاك وأجهزة الري بالرش العائدة لها ببدلات إيجار منخفضة وإن الشركة تحقق خسارة للسنة السادسة على التوالي مما يتطلب إعادة النظر بخطتها وكيفية تنفيذها.

د-استمرار توقف مشاريع الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية ومنذ عدة سنوات حيث اعتمدت سياسة تأجير بعض مشاريعها للغير بدلا من تفعيل خطوطها الإنتاجية واقتصر نشاط الشركة العراقية لإنتاج البذور على استلام البذور المحلية وتوزيعها للمزارعين خلافاً لأهدافها المحددة في عقد تأسيسها.